

والوصف والواصف فلو صفة الحق انما بالذات والموصوف تت قام به المعنى والاشفاق  
 قائم للمعنى والوصف هو الاختيار عن قيام الصفة بالموصوف والواصف هو الحق فيكون  
 وقد تعلق الصفة على الوصف وطبيعا ولا تكرار الوصف بربوب المعنى المصدر  
 صفة للموصوف لانه ضمه وكلامه وبه يد في ما يوجه قول جعفر كقول الوصف  
 والصفة الحق انما بالموصوف من نفسه على المعنى المصدرية واسم اعلم في ذكر المعنى عنه  
 جعله بربوبه اوجه ويستعمل على وجه التنازع ان كان من السنن بالمعنى ان يتوكل  
**عن هذا** اي معنى يرفع وجوده فضلا سطلها او سطلها الماسر امانة الدير لوجوده  
 والاشفاق عند التكلم كون المعنيين تحت سطلها لزمانها اجتماعها في مجال واحد  
 من جهة واحدة وارادوا بالمعنى ما يتوكل بالحق ان ما لا يكون قائما بنفسه وذكر  
 الاجتماع يعني عدم وجود الزمان والتشديد بالمعنيين عن العصب والوصف بالمعنى  
 والعصب والعدم مع الوجود ولهذا قالوا بعدم التصاد في الاضمار وسائر الاضاميات  
 كقولنا اعتبارية لا تخفف لها في الاعيان ولا تخفف التفرقة والحادك اذا كانا معا  
 كقولنا انه تعالى وعلم زيد بل ظاهره تفرقة متوكل له الا شعاع فيه بالتنازع  
 على معنى واحد وقد يقال ان معنى اجتماع الاشياء انها بتواردات على مجال يكونان  
 معا فجمع حاد ذلك لان مجال التفرقة قائم فلا يتصف بالحادك وبالعكس والاشياء  
 لا تزول عن المجال حتى يرد عليه التنازع واحتملوا اجتماع استعمال الاجتماع عن مثل  
 التوارد والملاقاة فانك اجتماعها في مجال واحد لانهما عن مثل الفعل بحركة الشيء  
 وسكونه معا في الحالتين هذا الشيء بحركة الفعل بانه ساكن في ان واحد فانها  
 لا اجتماعات كالتنازعين بل اجتماع الحركة والسكون واما تصور حركة  
 الشيء وسكونه معا فبذلك ولا يجمع اكثر باستحسانها ويقيد من جهة واحدة عن مثل  
 المصعد والكبر والتركيب والمعد على الاطلاق فانها لا تتحد وان اجتماعها في  
 الجملة وانما يتشققا وان اذلا معا في اجتماعها الى سبب كقولنا كقولنا او كقولنا  
 المزيد ولا ضيق في انه لا حاجة الى الحد العتيد صيد لا مطلق المصعد واكثر لا يتبع  
 اجتماعها وعند اتحاد الجملة متمم ولا يفرق ان العتيد احتراز عن فروق مثل ذلك وما  
 يجتزم على تعريف المتضادين بالمتماثلين في سواديت عند من يقول بان اجتماع  
 وحاصل ما بان اتحاد المجال شرط في المتضاد ولا يتأثر الا عند اصطلاح المجال ولا حتى  
 انه في وجه تفرقه عن الحد وجب تفرقه عن التفتيح لوجوب اجتماعه  
 الصفة او التناقض كون التبيين يجب يتبع اجتماعها وارتفاعها كقولنا  
 وتبين فلما كان له تفتيح لا يستلزم ارتفاع وجوده او جواربه وكذا اجتماعه  
 وبه ثمة متجانس او المتضاد فانها لا امران للذات كقولنا عطفها اجتماعها  
 عطفها لا يمنع انه لا وجود للمور الاضافية والمخرج وانها متقابلة واجب الوجود كما

ولانها لا عدم ملكه كما يعلم من دلل على العرف عنه مخالفا وانما الخلاف والجزية فانما  
 له مجال كما هو وجوب مخالفته لحدودك فانها ان كون التبيين تحت سطلها  
 اجتماعها التبيين كون التبيين تحت سطلها اجتماعها التبيين تحت سطلها  
 او يرد في عدم دلتها على العتيد من اتحاد التبيين بل تناقض اصلا ويستعمل في  
 اصحاب التبيين له ثمة وقد تفرقت لشيء التنازع بهذا واحدا اصطلاح  
 في ثبوت انواع التنازع على ذكرها وانما النزاع في وجود بعض المعنى والاشياء عنه  
 ودمه فذهب المثلثون المثلثون فثابروا التناقض من ثبات التفتيح في  
 وثبات العدم والعدم راجع الى التفتيح وثبات التفتيح راجع الى التفتيح والاشياء  
 الى التناقض فثابروا التناقض فيها غير ان كانت الاثنية التفتيح في التفتيح او  
 بالحدوث فبالعريف او بالاعتبار فبالاعتبار اما ان كانت في تمام الماسة  
 كزيد وعمر ولا تسمية اولاد اول التنازل والاشياء التناقضات متوكل التناقضات  
 او مرض او يتوكل اصلا للتناقضات قد يكونان متجانسين كالسواد والبيضاء وقد  
 لا كالسواد والحلابة والتناقضات هي التناقضات اللذان يتبع اجتماعها في حد واحد  
 من جهة واحدة فجمع تفتيح التناقض التناقض وان اشبه اجتماعها ويحد اجتماع  
 في مجال السواد والحلابة فانك اجتماعها في اجتماعها في اجتماعها في اجتماعها  
 تواردها على المجال فجمع مثل الاضاميات والاشياء والتناقضات والسواد في وجوده  
 التناقضات ستدرك واما تفرقة هذه الجملة فلا حذر ان تفرقة مثل المصعد كقولنا  
 والاشياء مع التفتيح فانها متجانسات ولا تتناقض اجتماعها في اجتماعها في اجتماعها  
 الحد فلا التفتيح قد سميت في الوجود وفي التفتيح على الاطلاق كسما في الوجود  
 وسواد التفتيح او اعلمت هذا فاقسام التفتيح عند اوجه لان التفتيح اما  
 ان يكونا وجوديين او وجوديا وعدميا فانها كما وجوديين فانها متجانسة  
 بالتنازع في التفتيح الا في التفتيح فانها متجانسة والتفتيح والاشياء كالسواد  
 والبيضاء وان كانا احداهما عدميا والاخر وجوديا فانها غير المتجانسة كون  
 الموضوع قابلا للوجود مع حسب شخصه كعدم التفتيح عن السواد او اجتماعه  
 التفتيح كعدم التفتيح عن التفتيح او اجتماع التفتيح كعدم التفتيح عن التفتيح  
 فها متجانسات تقابل العدم والعدم وان لم يجر ذلك كالسواد والاشياء فثابروا  
 الا صاحب والسلب لان اجتماعها في تمام التفتيح اعني في مجموع التفتيح  
 والعدم والعدم فيما احد وهو في التفتيح وان يكون التفتيح كعدم التفتيح  
 والاشياء في التفتيح والاشياء في التفتيح وفي التفتيح وان يكون التفتيح كعدم التفتيح  
 مما هو متجانس في الوقت كعدم التفتيح عن التفتيح فثابروا في التفتيح فثابروا  
 المتضاد دست التفتيح والعدم بالمعنى الاول لانه في التفتيح في التفتيح ان المطلق اعم

والوصف والواصف فلو صفة الحق انما بالذات والموصوف تت قام به المعنى والاشفاق  
 قائم للمعنى والوصف هو الاختيار عن قيام الصفة بالموصوف والواصف هو الحق فيكون  
 وقد تعلق الصفة على الوصف وطبيعا ولا تكرار الوصف بربوب المعنى المصدر  
 صفة للموصوف لانه ضمه وكلامه وبه يد في ما يوجه قول جعفر كقول الوصف  
 والصفة الحق انما بالموصوف من نفسه على المعنى المصدرية واسم اعلم في ذكر المعنى عنه  
 جعله بربوبه اوجه ويستعمل على وجه التنازع ان كان من السنن بالمعنى ان يتوكل  
**عن هذا** اي معنى يرفع وجوده فضلا سطلها او سطلها الماسر امانة الدير لوجوده  
 والاشفاق عند التكلم كون المعنيين تحت سطلها لزمانها اجتماعها في مجال واحد  
 من جهة واحدة وارادوا بالمعنى ما يتوكل بالحق ان ما لا يكون قائما بنفسه وذكر  
 الاجتماع يعني عدم وجود الزمان والتشديد بالمعنيين عن العصب والوصف بالمعنى  
 والعصب والعدم مع الوجود ولهذا قالوا بعدم التصاد في الاضمار وسائر الاضاميات  
 كقولنا اعتبارية لا تخفف لها في الاعيان ولا تخفف التفرقة والحادك اذا كانا معا  
 كقولنا انه تعالى وعلم زيد بل ظاهره تفرقة متوكل له الا شعاع فيه بالتنازع  
 على معنى واحد وقد يقال ان معنى اجتماع الاشياء انها بتواردات على مجال يكونان  
 معا فجمع حاد ذلك لان مجال التفرقة قائم فلا يتصف بالحادك وبالعكس والاشياء  
 لا تزول عن المجال حتى يرد عليه التنازع واحتملوا اجتماع استعمال الاجتماع عن مثل  
 التوارد والملاقاة فانك اجتماعها في مجال واحد لانهما عن مثل الفعل بحركة الشيء  
 وسكونه معا في الحالتين هذا الشيء بحركة الفعل بانه ساكن في ان واحد فانها  
 لا اجتماعات كالتنازعين بل اجتماع الحركة والسكون واما تصور حركة  
 الشيء وسكونه معا فبذلك ولا يجمع اكثر باستحسانها ويقيد من جهة واحدة عن مثل  
 المصعد والكبر والتركيب والمعد على الاطلاق فانها لا تتحد وان اجتماعها في  
 الجملة وانما يتشققا وان اذلا معا في اجتماعها الى سبب كقولنا كقولنا او كقولنا  
 المزيد ولا ضيق في انه لا حاجة الى الحد العتيد صيد لا مطلق المصعد واكثر لا يتبع  
 اجتماعها وعند اتحاد الجملة متمم ولا يفرق ان العتيد احتراز عن فروق مثل ذلك وما  
 يجتزم على تعريف المتضادين بالمتماثلين في سواديت عند من يقول بان اجتماع  
 وحاصل ما بان اتحاد المجال شرط في المتضاد ولا يتأثر الا عند اصطلاح المجال ولا حتى  
 انه في وجه تفرقه عن الحد وجب تفرقه عن التفتيح لوجوب اجتماعه  
 الصفة او التناقض كون التبيين يجب يتبع اجتماعها وارتفاعها كقولنا  
 وتبين فلما كان له تفتيح لا يستلزم ارتفاع وجوده او جواربه وكذا اجتماعه  
 وبه ثمة متجانس او المتضاد فانها لا امران للذات كقولنا عطفها اجتماعها  
 عطفها لا يمنع انه لا وجود للمور الاضافية والمخرج وانها متقابلة واجب الوجود كما

